الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦١٠٨ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	الوساطة وتسوية المنازعات تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها(S/2009/189)		**المادة ٣٧** ٢٦ دولة من الدول الأعضاء[د] **المادة ٣٩** وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	S/PRST/2009/8
٦١٩١ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي	مشروع القرار S/2009/473 ورقة مفاهيمية معدة لاجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (S/2009/463، المرفق)	**المادة ٣٩** المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[هـ]، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية	القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد

(أ) كان ثلاثة من أعضاء المجلس ممثلين على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات: بوركينا فاسو (الرئيس) وبنما (الرئيس) وكرواتيا (رئيس الوزراء)، وكان سبعة من أعضاء المجلس ممثلين على مستوى الوزراء: الاتحاد الروسي (نائب وزير الخارجية)، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا (وزير الخارجية)، وفرنسا، والمملكة المتحدة (وزير الدولة لشؤون أفريقيا وآسيا والأمم المتحدة).

(ب) الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وباكستان، والبرازيل، وبنن، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسويسرا، وشيلي (المبعوث الخاص للرئيس ورئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب)، وغواتيمالا، وقطر، وكندا، وكولومبيا، والمغرب، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، واليابان.

(ج) كان رئيس كوستاريكا ممثلا لها، وكان نائب رئيس بنما ووزير خارجيتها ممثلا لها. وأدلت فرنسا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي.

(د) أذربيجان، وأرمينيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنن، والبوسنة والهرسك، والجزائر، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وفنلندا، وقطر، وكندا، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، وكينيا، وليختنشتاين، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيجيريا.

(هـ) كان أحد عشر عضوا من أعضاء المجلس بمثلهم رؤساؤهم: الاتحاد الروسي، وأوغندا، وبوركينا فاسو، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمكسيك، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكانت تركيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان يمثلها رؤساء وزراء كل منها.

٤٠ - بعثة مجلس الأمن

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى مجلس الأمن أربع بعثات قام فيها أعضاء المجلس بزيارة الميدان. وشملت وجهات البعثات عدة بلدان أفريقية[٧٣٩] وأفغانستان وهايتي، وشارك فيها جميع أعضاء المجلس. وعقد المجلس أربع جلسات في إطار البند المعنون ''بعثة مجلس الأمن''، وعقد إحاطات قدمها رؤساء البعثات عن النتائج التي توصلوا إليها في تلك البلدان. ويقدم الجدول أدناه استعراضا عاما عن جميع البعثات وما يرتبط بها من جلسات.

(٧٣٩) إثيوبيا (مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا)، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي (فيما يتعلق بالحالة في الصومال)، ورواندا، والسودان، ، وكوت ديفوار، وليبريا.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨: بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا، ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا ''. وأثناء الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين من ممثلي جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة اللذين اشتركا في رئاسة البعثة الموفدة إلى جيبوتي فيما يتعلق بالحالة في الصومال، وإلى السودان؛ وإحاطة من ممثل فرنسا الذي ترأس البعثة الموفدة إلى تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإحاطة من ممثل بوركينا فاسو الذي ترأس البعثة الموفدة إلى كوت ديفوار.

وذكر ممثل جنوب أفريقيا أن الاجتماعات التي عقدت في جيبوتي بين البعثة وقادة حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة من أجل إعادة تحرير الصومال كانت فرصة للشعب الصومالي لطرح قضيته أمام أعضاء المجلس. وأظهرت الاجتماعات أيضا أن الصوماليين ملتزمون بالتوصل إلى حل سياسي عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد، ذكر أن رئيس الصومال أوضح أن الحكومة الاتحادية الانتقالية مستعدة للدخول في حوار مع كل الأطراف في الصومال والتوصل إلى اتفاق معها. وفيما يتعلق بوجود القوات الإثيوبية، أشار إلى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية مصرة على أنه يجب أن تبقى هذه القوات إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي، في حين تصر المعارضة بنفس القدر على أنه ينبغي أن تغادر هذه القوات الصومال بأسرع ما يمكن. وأكدت البعثة للأطراف الصومالية أنه إذا حصل تحسن في الحالة الأمنية في الصومال وإذا توصلت الأطراف إلى اتفاق سياسي محكم، فإن مجلس الأمن سينظر في إيفاد بعثة تتولى مهام المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال[٧٤٠].

وأفاد ممثل المملكة المتحدة بأن المناقشات التي أجرتها البعثة مع حكومة السودان ركزت على مسألتين بالغتي الأهمية متعلقتين بمشاركة الأمم المتحدة، وهما اتفاق السلام الشامل ودارفور. فيما يتعلق بدارفور، ذكر أن المجلس ركز مناقشته على أربعة مسارات يجب إحراز تقدم فيها لحل الأزمة، وهي حفظ السلام والوساطة السياسية والحالة الإنسانية والإفلات من العقاب، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية تماشيا مع القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)[٧٤١].

وأفاد ممثل فرنسا بشأن زيارة البعثة إلى شرق تشاد بأن البعثة زارت المخيمات والمرافق الأساسية التي يشغّلها المجتمع الدولي وأبناء تشاد أنفسهم، وتمكنت من التحدث بحرية مع سكان المخيمات والعاملين في المجال الإنساني. وأشار إلى أنه وردت تقارير من العاملين في المجال الإنساني بأن الجماعات المسلحة من السودان، ولا سيما الجنجويد، تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد هؤلاء السكان. وفي اجتماع لاحق مع رئيس الوزراء والقادة الآخرين في نجامينا، أهابت البعثة بالسلطات التشادية أن تلتزم طريق الحوار مع السودان، وحثت كلا من البلدين على النأي بأنفسهما عن الجماعات المسلحة الآتية من أراضي الطرف الآخر[٧٤٢].

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم ممثل فرنسا إفادة بشأن الاجتماعات التي عقدتها البعثة مع الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين وممثلي جميع المجموعات السياسية، بما في ذلك المعارضة. ولاحظت بعثة مجلس الأمن بارتياح الإصلاحات المرسومة والجارية فيما يتعلق بوضع المعارضة، وتمويل الأحزاب السياسية، والإصلاح المتعمق لقطاعي العدالة والأمن، وتحقيق اللامركزية. وشددت

(٧٤٠) S/PV.5915، الصفحات ٢-٤.

(٧٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٧.

(٧٤٢) المرجع نفسه، الصفحات٨ -١٢.

البعثة أيضا على أهمية الانتخابات المحلية في استكمال الحلقة الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠٠٦[٧٤٣].

وقدم ممثل بوركينا فاسو إفادة بشأن أنشطة البعثة في كوت ديفوار، فسلط الضوء على الاجتماعات التي عقدت مع الرئيس وغيره من المسؤولين الحكوميين وزعيم حزب المعارضة، حيث ناقشوا احتياجات الانتخابات المقبلة، والتقدم المحدود في الحالتين الأمنية والإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، حث كل من حزب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المجلس على إبقاء نظام الجزاءات والحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى أن تبلغ عملية السلام مرحلة لا رجعة فيها وتستكمل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٧٤٤].

٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ : بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''إحاطة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان''. وفي الإحاطة التي قدمها ممثل إيطاليا ورئيس البعثة، أفاد بأن البعثة حققت هدفها الرئيسي المتمثل في إعداد تقييم مباشر للحالة في هذا البلد وهو يمر بهذه الظروف الحرجة. وقدم بيانا عن برنامج الاجتماعات والزيارات في كابل، حيث التقى أعضاء البعثة الرئيس والوزراء وممثلي المنظمات الوطنية والدولية، وفي هيرات، زاروا المكتب الإقليمي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[٧٤٥].

١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ : بعثة مجلس الأمن إلى هايتي، ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩

في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''إحاطة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي''. وفي الإحاطة التي قدمها ممثل كوستاريكا ورئيس البعثة، ذكر أن البعثة جمعت معلومات وتقييمات عن الحالة الأمنية، والحوار السياسي والانتخابات، وتوسيع سلطة الدولة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الإقليمي. وأشار إلى الاجتماعات التي عقدت مع الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين بشأن الحوار السياسي والعمليات الانتخابية، فذكر أن الزعماء في هايتي يتفقون على الحاجة إلى إصلاحات كبيرة، على الرغم من وجود أطياف متباينة في وجهات النظر. وفي الختام، شدد على أهمية أن تعزز السلطات الهايتية توافق الآراء على الصعيد الوطني، من أجل كفالة الاستقرار والأمن السياسي، ولوضع أساس متين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد[٧٤٦].

وفي أعقاب الإحاطة، أقر ممثل هايتي بحدوث تحسن في الحالة الأمنية، وسلط الضوء في نفس الوقت على هشاشة الحالة الاقتصادية والاجتماعية. وذكر كذلك أن ما أُحرز من ''تقدم اقتصادي هزيل'' عام ٢٠٠٧ قد تَقوَّض جراء الأعاصير المتكررة. بيد أنه أكد مجددا إصرار بلده على الالتزام بإعادة التعمير والتنمية[٧٤٧].

٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩: بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا، ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩

في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى

(٧٤٣) المرجع نفسه.

(٧٤٤) S/PV.5915، الصفحات ١٢-١٦.

(٧٤٥) S/PV.6031، الصفحتان ٢و٣.

(٧٤٦) S/PV.6093، الصفحات ٣-٧.

(٧٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

أفريقيا''. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها ممثلا أوغندا والمملكة المتحدة اللذين اشتركا في رئاسة بعثة إلى إثيوبيا فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي وبعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق برواندا؛ وممثل فرنسا الذي ترأس البعثة الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وممثلة الولايات المتحدة التي ترأست البعثة الموفدة إلى ليبريا.

وقدم ممثل أوغندا إفادة بشأن زيارة البعثة في أديس أبابا، فعرض تفاصيل عن الاجتماعات بين المجلس والاتحاد الأفريقي التي ركزت على الحالة في كل من السودان والصومال، وبروز ظاهرة تغيير الحكومات على نحو غير دستوري مجددا، وتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وأضاف أن البعثة أجرت في أديس أبابا مناقشات مع رئيس وزراء إثيوبيا بشأن حالة السلام والأمن في المنطقة[٧٤٨].

وأفاد ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بالبعثة الموفدة إلى إثيوبيا ومنطقة البحيرات الكبرى بأن المجلس والاتحاد الأفريقي قد ناقشا، في جملة أمور، السبل الكفيلة بمعالجة الصعوبات التي تواجهها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلا عن سبل تعزيز العمل في الميدان لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[٧٤٩].

وأفاد ممثل فرنسا بشأن الزيارة التي قامت بها البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى قد تحسنت إلى حد كبير، ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى التقارب بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وذكر ممثل فرنسا أيضا أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت عنصرا لا غنى عنه[٧٥٠].

وأفادت ممثلة الولايات المتحدة بشأن الجزء الأخير من البعثة بأن الغرض من الزيارة تمثل في إعادة تأكيد دعم المجلس لحكومة ليبريا وشعبها وللجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل تعزيز السلام والأمن. وقدمت تفاصيل عن الاجتماعات التي عقدتها البعثة في ليبريا مع الرئيسة وجهات أخرى[٧٥١].

وبعد الاستماع إلى الإحاطات، أدلى ممثل كوستاريكا ببيان موجز فيما يتعلق بأساليب العمل والشفافية في القرارات التي تؤثر على سير أعمال المجلس، وعلى وجه الخصوص، المساواة القانونية بين أعضاء المجلس في الحقوق والالتزامات. وأعرب عن القلق إزاء وجود معايير مزدوجة ومعايير غير مكتوبة فيما يتعلق ببعثات المجلس، مشيرا إلى أن هذه الممارسة أدت إلى حالات عدم مساواة في التعامل مع الدول الدائمة العضوية من جهة والأعضاء المنتخبين من جهة أخرى[٧٥٢].

(٧٤٨) الصفحتان ٢ و ٣.

(٧٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٧٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٧٥١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٧٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

الجلسات: بعثة مجلس الأمن

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	الوثائق	الدعوات	المتكلمون
٥٩١٥ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)	رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتضمن اختصاصات البعثة (S/2008/347) تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي (بشأن الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/460)		بوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة
٦٠٣١ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان	رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتضمن اختصاصات البعثة (S/2008/708) تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/782)	**المادة ٣٧** أفغانستان	إيطاليا
٦٠٩٣ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩	إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩)	رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتضمن اختصاصات البعثة (S/2009/139) تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩) (S/2009/175)	**المادة ٣٧** هايتي	كوستاريكا، وهايتي
٦١٣١ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩	إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩)	رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن تتضمن اختصاصات البعثة (S/2009/243) تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي؛ ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وليبريا(S/2009/303)		أوغندا، وفرنسا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة

٤١ - الإحاطات

عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمع المجلس إلى عدد من الإحاطات التي لم تكن مرتبطة بعبارة صريحة بأي بند آخر مدرج في جدول أعمال المجلس. وقد أدرجت هذه الإحاطات في إطار بنود فريدة مختلفة من جدول الأعمال، وتم تجميعها هنا للتبسيط.

ألف - إحاطات مقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد المجلس ست جلسات متعلقة ببند ''إحاطات مقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن''، قدم فيها رؤساء لجان الجزاءات ولجان مكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة عرضا عاما إلى المجلس عن عملهم.